

Distr.: General  
19 October 2007  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والخمسين\*

جنيف، ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

\* هذه الوثيقة نص مسبق لتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والخمسين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وستصدر في شكلها النهائي مشفوعة بتقارير عن الدورة التنفيذية الأربعين والدورة التنفيذية الحادية والأربعين والدورة التنفيذية الثانية والأربعين للمجلس بوصفها: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٥ (A/62/15).



## المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله . . . .
٤	ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا .....
٧	باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية .....
٩	جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة . . . .
١٣	دال - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية .....
١٥	ثالثا - ملخص الرئيس .....
١٥	ألف - البيانات الافتتاحية .....
١٧	باء - الجزء الرفيع المستوى: العولمة والتنمية الشاملة .....
١٩	جيم - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية .....
٢١	دال - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا .....
٢٣	هاء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية .....
٢٦	واو - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية .....
٣٠	زاي - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة .....
٣٠	حاء - أنشطة التعاون التقني .....
٣٢	طاء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني .....

٣٤	العملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة للمؤتمر .....	ياء -
٣٥	الشراكات الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة .....	كاف -
٣٥	جلسة الاستماع مع المجتمع المدني .....	لام -
٣٧	البيانات الختامية .....	ميم -
٣٧	المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل .....	رابعاً -
٣٧	افتتاح الدورة .....	ألف -
٣٧	العضو الجديد في المجلس .....	باء -
٣٧	انتخاب أعضاء المكتب .....	جيم -
٣٨	إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة .....	دال -
٣٩	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض .....	هاء -
٣٩	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للمجلس .....	واو -
٣٩	تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٧ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك .....	زاي -
٣٩	تسمية منظمات غير حكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس .....	حاء -
٤٠	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات .....	طاء -
٤٠	عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٨ .....	ياء -
٤٠	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .....	كاف -
٤١	اعتماد التقرير .....	لام -
المرفقات		
٤٢	جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية .....	الأول -
٤٥	الحضور .....	الثاني -

## أولا - مقدمة

١ - عقدت الدورة الرابعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعقد المجلس خلال الدورة تسع جلسة/جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٠٥ إلى ١٠١٣.

## ثانيا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٠ (د-٥٤)

### إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يلاحظ مع التقدير الأنشطة الموسعة التي يضطلع بها الأونكتاد، ضمن ولايته واختصاصه، في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، على النحو الوارد في الوثيقتين TD/B/54/2 و TD/B/54/CRP.1،

١ - يبحث جميع أصحاب المصلحة، لا سيما أقل البلدان نموا، والمناخين ومنظومة الأمم المتحدة، على مضاعفة جهودهم، في شراكة، من أجل تحقيق التنفيذ الكامل والفعلي للإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل؛

٢ - يدرك الأهمية الحاسمة التي تكتسبها تنمية أقل البلدان نموا لقدراتها الإنتاجية عبر تراكم رؤوس الأموال، والتقدم التكنولوجي، والتغيير الهيكلي، وحسن الإدارة من أجل تحسين نموها وتنميتها في الميدان الاقتصادي، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة والحد من الفقر المدقع، ونقض التهميش المستمر لأقل البلدان نموا والتعجيل بدمجهم المفيد في الاقتصاد العالمي؛

٣ - يرحب بتقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا ٢٠٠٧: المعرفة، والتعلم والابتكار في المجال التكنولوجي من أجل التنمية، بوصفه مساهمة مهمة وأصيلة في البحث وتحليل السياسات؛

٤ - يؤكد أن العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور حاسمة بالنسبة لأقل البلدان نموا وأن ثمة حاجة إلى تحديد السياسات والتدابير الوطنية والدولية العملية التي ستعزز التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي في أقل البلدان نموا، إضافة إلى ضرورة دعم استراتيجيات

الاتصال التي تزيد من وعي الجمهور بدور العلم، والتكنولوجيا والابتكار في التنمية والحد من الفقر؛

٥ - **يشدد** على أنه ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتحمل المسؤولية الأولية عن ملكية سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية وعن الريادة في وضعها وتنفيذها، ويحثها على دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن استراتيجياتها في مجال التنمية والحد من الفقر. ومن شأن الشركاء الإنمائيين أيضا أن يقوموا بدور هام في تعزيز التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي عبر تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمسائل المتعلقة بتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نموا والفقرة ٥٢ من توافق آراء ساو باولو؛

٦ - **يؤكد** أهمية زيادة الإنتاجية الزراعية بالنسبة للتنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نموا ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى النظر في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل البحث الزراعي وخدمات الإرشاد في أقل البلدان نموا؛

٧ - **يؤكد** الحاجة إلى أن يثمر العمل الوطني والدولي عمالة منتجة في القطاعات غير الزراعية في أقل البلدان نموا من خلال تعزيز تكوين المشاريع التجارية وتطوير الكفاءات الأساسية والقدرات التكنولوجية للشركات المحلية، بما في ذلك عبر التدريب وتطوير المهارات، لا سيما في مجال التصميم والهندسة، وتشجيع البحث والتطوير، وزيادة القدرات الاستيعابية للشركات والمشاريع المحلية، والاستفادة من مزيد التعلم التكنولوجي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر ودمج التنمية التكنولوجية في مشاريع الهياكل الأساسية المادية التي يدعمها المانحون؛

٨ - **يؤكد كذلك** أنه لكي تستفيد أقل البلدان نموا من التكنولوجيا والابتكار، عليها أن تسعى جاهدة إلى تعزيز بيئة مواتية، وسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وهيئة بيئة تجارية مستقرة شفافة وقابلة للتنبؤ بها، حتى يتسنى لسكانها أن يشاركوا بفعالية في مجتمع المعرفة؛

٩ - **يكرر من جديد** أن المعونة من أجل التجارة مُكمل مهم للمفاوضات التجارية، لا سيما لخطة الدوحة للتنمية، مما يزيد من المزايا المحتملة لفائدة البلدان النامية. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجملة أمور منها بناء ممارسات محلية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما في أقل البلدان نموا؛

١٠ - يقدر المساهمة القيّمة التي يقدمها الأونكتاد إلى الإطار المتكامل ويدعوه إلى القيام بدور استباقي وبارز أكثر، لا سيما في متابعة الإطار المتكامل المعزز وتنفيذه. وفي هذا السياق، ينبغي تعبئة شعب الأونكتاد وبرامجه من أجل المساهمة بفعالية في هذا الجهد؛

١١ - يدرك أهمية مشاركة الأونكتاد المتواصلة والموسعة في دعم أقل البلدان نمواً ويحث الأمانة على أن تقوم، في حدود مواردها الحالية، بتعزيز قدرتها على البحث، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وبدعم مواطن التداؤب والتكامل بين عملها في مجال البحث وتحليل السياسات العامة من جهة وأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات من جهة أخرى، ويشجع الشعب الأربع الأخرى التابعة للأونكتاد على التعاون مع شعبة أفريقيا، وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة حرصاً على أن يستفيد أقل البلدان نمواً من كل خدمات ومنتجات الشعبة في مجال الخبرة والبحث والمساعدة التقنية؛ ويطلب المزيد من الدراسات بشأن اقتصاد المعرفة في أقل البلدان نمواً؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم تقريراً عن التعاون وتخصيص الموارد داخل الأمانة لدعم أقل البلدان نمواً، ينبغي في سياقه مراعاة كفاية الموارد المخصصة لنشر تقرير أقل البلدان نمواً سنوياً؛

١٢ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين لما يقدمونه من دعم وتبرعات مالية متواصلة لفائدة الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً ويدعوهم إلى الانتظام في تجديد مصادر التمويل وتنويعها؛

١٣ - يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعبئ الموارد المالية الكافية لضمان مشاركة أقل البلدان نمواً في العملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة للمؤتمر، أي الأونكتاد الثاني عشر، ومشاركتها في الدورة نفسها، ويدعو المانحين إلى تخصيص مساهمات خارجة عن الميزانية لهذا الغرض.

الجلسة العامة ١٠١٣

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

## باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩١ (د-٥٤)

### إن مجلس التجارة والتنمية

- ١ - يرحب بتقرير عام ٢٠٠٧ الذي أعدته أمانة الأونكتاد المعنون استعادة حيز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية؛
- ٢ - يلاحظ مع القلق التسليم المتأخر للتقرير ويحث أمانة الأونكتاد على إتاحة وقت كافٍ للدول الأعضاء لدراسة التقرير قبل أن تشرع في المداولات في مجلس التجارة والتنمية؛
- ٣ - يوافق على الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير إليه ومفاده أنه يتعين على البلدان الأفريقية، بالرغم من أن دعم شركائها في التنمية أمر مهم ويلقى تقديراً بالغاً، أن تتخذ خطوات لتعبئة مواردها المالية المحلية من أجل الحد من اعتمادها على الموارد الخارجية في الأجلين المتوسط والطويل؛
- ٤ - يتفق على أن استدامة وتحسين المستويات الحالية للنمو الاقتصادي يتطلب إيجاد بيئة تمكينية لتسهيل إقامة المشاريع، وتحسين الوصول إلى الأسواق وللتنويع الاقتصادي بصورة أكبر في الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، كوسائل للاحتواء من تفاقم انخفاض معدلات التبادل التجاري الطويلة المدى وتقلب أسعار السلع الأساسية؛
- ٥ - يلاحظ أنه بالرغم من أن التقرير مفيد في تحديد مصادر محتملة للموارد المالية الإضافية المحلية، فإن دور القيادة على المستوى الوطني في تعبئة مثل هذه الموارد، ومساعدة الشركاء في التنمية في تعزيز المؤسسات ووضع برامج تساعد البلدان الأفريقية على الاعتماد على هذه المصادر بفعالية أمر مهم أيضاً؛
- ٦ - يشجع الأونكتاد على الاضطلاع بمزيد من العمل، بما في ذلك برامج المساعدة التقنية، لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تشجيع التعبئة الفعالة للموارد المحلية والجمع الفعال لإيرادات الضرائب والاستخدام الأمثل لها لدعم النمو المنصف؛
- ٧ - يشدد، في سياق تعزيز تعبئة الموارد المحلية وزيادة ملكية البرامج الإنمائية على أهمية أن تعزز البلدان الأفريقية قدرتها على استخدام حيز سياساتها العامة ووضع وتنفيذ سياسات تعالج تحدياتها وأولوياتها الإنمائية الحقيقية؛

٨ - يؤكد على الحاجة إلى الاستخدام الفعال للموارد المالية التي جُمعت على المستوى المحلي ومن الشركاء في التنمية كوسيلة لخلق المزيد من فرص العمل في القطاع النظامي، من أجل الحد من الفقر؛

٩ - يشدد على الحاجة إلى الاستفادة من خبرات الاقتصادات النامية الناجحة التي واصلت تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر، مع مراعاة الحاجات والأوضاع المحددة للبلدان الأفريقية؛

١٠ - يؤكد من جديد على أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وعلى أنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، ويشدد على أنه يجب للتنمية أن تستند إلى شراكة عالمية، وأنه يجب استغلال هذه الروح تماماً من أجل التنمية الأفريقية، من خلال عدة أمور، منها تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، من أجل تبادل الخبرات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر بصورة أكثر فعالية، في إطار دولة تحاول بجدية استخدام مواردها الإدارية والسياسية في مهمة التنمية الاقتصادية؛

١١ - يؤكد على أنه ينبغي لتدخل الدولة أن يحسن الكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية الصحيحة وأن يوجد بيئة تمكينية يمكن للقطاع الخاص أن يعمل فيها على نحو أمثل؛

١٢ - يلاحظ أنه ينبغي للتحسينات التي أُدخلت في الإدارة في كثير من البلدان وعملية استعراض النظراء في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دعماً للحكم الرشيد أن تشكل عاملاً حافزاً لتحقيق المزيد من المشاركة الديمقراطية لتمكين الدول من الاستجابة لاحتياجات سكانها ككل، وتشجيع المزيد من التقدم في هذا المجال؛

١٣ - يشدد على أنه يتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان الأفريقية في تعزيز تكاملها الاقتصادي الداخلي بحيث تتم تكاملها الاقتصادي بما يتوافق مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية والتزاماتها الدولية؛

١٤ - يوافق على أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، الاضطلاع بتحليلات متعمقة ونقدية وتقديم المشورة السياسية بشأن التنمية الأفريقية، بما في ذلك تحقيق النمو والتنمية المستدامين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الجلسة العامة ١٠١٣

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

## جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٤٩٢ (د-٥٤)

### إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١ - يحيط علماً مع التقدير بأنشطة التعاون التقني المضطلع بها من قبل أمانة الأونكتاد وبالتقارير التي أعدتها للفرقة العاملة، ويعرب عن امتنانه للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لما تقدمه من دعم متواصل، ويؤكد مرة أخرى أهمية تقديم الوثائق في حينها، ويشجع البلدان المستفيدة على مواصلة تقديم آراء وتعقيبات ملموسة بشأن نوعية وأثر المشاريع التي ينفذها الأونكتاد فيها؛
- ٢ - يدعو جميع الشركاء في التنمية إلى مواصلة العمل معاً بغية زيادة الأثر الإنمائي لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد إلى أقصى حد، ويدعو كذلك المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتوفير التمويل الكافي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد إلى القيام بذلك؛
- ٣ - يلاحظ مع الارتياح الزيادة في مجموع الموارد المخصصة لمساعدة أقل البلدان نمواً، نظراً لأن احتياجاتها الخاصة تتطلب اهتماماً خاصاً، ويحث الجهات المانحة وأمانة الأونكتاد على زيادة تعزيز ما تقدمه من مساعدة لهذه البلدان؛
- ٤ - يرحب بالزيادة المسجلة في تنفيذ الأنشطة بنسبة قدرها ١٦ في المائة وبتزايد العمليات المنفذة لدعم جميع المناطق، بما في ذلك أقل البلدان نمواً؛
- ٥ - يعيد التأكيد على أهمية ضمان التوزيع العادل للموارد بين أقاليم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني بشكل عام؛
- ٦ - يؤكد من جديد على أهمية المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في الاستجابة للاحتياجات المحددة والخاصة لأقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة من الناحية الهيكلية، فضلاً عن الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك وفقاً للفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو؛
- ٧ - يرحب بكون جزء كبير من المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد يقدم من خلال الأنشطة الإقليمية بالاستناد إلى المعرفة المواضيعية المتوفرة لدى الأمانة، ويحث الجهات المانحة على مواصلة دعمها لهذه الأنشطة؛

٨ - يرحب بالتبرع الهام الجديد المقدم من حكومة إسبانيا إلى منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعرب عن امتنانه لحكومة إسبانيا لدعمها السخي؛ وفي هذا الصدد، يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والسلطات الوطنية للبلدان المستفيدة على تقديم الدعم بغية إدراج عمليات الأونكتاد ضمن هذا الصندوق الإسباني الجديد؛

٩ - يعرب عن قلقه إزاء الانخفاض المتواصل لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لبرامج التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد، ويدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الأونكتاد إلى القيام، في سياق المناقشات الجارية بشأن عملية الإصلاح من أجل تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بإنشاء آليات لأنشطة التعاون التقني بشأن القضايا ذات الصلة بالتجارة التي يضطلع بها الأونكتاد وفقاً لولايته وخبرته على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛

١٠ - يشجع الأونكتاد على إطلاع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على منتجاته في مجال المساعدة التقنية بحيث يمكنهم، حيثما يكون ذلك مناسباً، تشجيع إدراج هذه المنتجات ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبلدان؛

١١ - يسلم بأهمية البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية للبلدان الأفريقية، ويدعو الجهات المانحة إلى النظر بصورة إيجابية في إطلاق مرحلة ثالثة لهذا البرنامج نظراً لما أسفر عنه من نتائج ناجحة فضلاً عن نتائج التقييم الإيجابي لهذه المبادرة المشتركة بين الوكالات؛

١٢ - يسلم بأن الأونكتاد يستطيع أن يؤدي دوراً هاماً في مبادرة المعونة من أجل التجارة، وفقاً للولايات المسندة إليه ولخبرته الفنية ونهجه الإنمائي؛

١٣ - يسلم بأهمية تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، ويدعو إلى مواصلة الدورات التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي في جنيف وعلى المستوى الإقليمي؛

١٤ - يطلب من الأمانة تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن طلبات المساعدة التقنية ومتابعتها؛

١٥ - يحيط علماً مع الارتياح بالترتيبات الداخلية للأمانة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية للتعاون التقني، بما في ذلك إنشاء لجنة استعراض مشاريع التعاون التقني، ويطلب من الأمانة أن تواصل اتخاذ تدابير لزيادة تأثير وكفاءة أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها

الأونكتاد وإطلاع الدول الأعضاء، بشكل منتظم، على ما يستجد من تطورات في هذا الصدد؛

١٦ - يلاحظ باهتمام أن إنشاء الشعبة الجديدة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة قد أفضى إلى إعادة التفكير في النهج الاستراتيجي وفي توحيد وتنسيق أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها هذه الشعبة، ويطلب من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء، بصورة منتظمة، على ما يستجد من تطورات في هذا الصدد؛

١٧ - يحيط علماً مع الاهتمام بالمقترحات المقدمة من الأمانة لتنفيذ التوصية ١٨ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة؛ وفي هذا الصدد، فإن مجلس التجارة والتنمية:

(أ) يلاحظ باهتمام المعلومات المقدمة بشأن مشاركة الأونكتاد في المناقشات الجارية بشأن عملية الإصلاح من أجل تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويطلب من الأمانة أن تواصل الجهود والمبادرات المتخذة لتعزيز حضور الأونكتاد ودوره في هذا السياق؛

(ب) يرحب بالمبادرات العملية التي تتخذها الأمانة - مثل وضع مجموعة مواضيعية مشتركة بين الوكالات معنية بالتجارة والقطاعات الإنتاجية وذلك في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتنظيم دورات تدريبية مشتركة بين الوكالات وذات صلة بالتجارة بالاشتراك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، واستخدام عملية حراك الموظفين ضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل نشر عمل الأونكتاد - ويطلب من الأمانة أن تبقي الفرقة العاملة على علم بما يستجد من تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرات ونتائجها؛

(ج) يحث الجهات المتبرعة لخطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية وكذلك الجهات المستفيدة من هذه الخطط على تقديم الدعم، بما في ذلك توفير موارد مالية كافية، نظراً لإدراج عمليات الأونكتاد في خطط التنمية الوطنية؛

(د) يلاحظ الجهود المبذولة من قبل الأونكتاد للمشاركة في عملية الإصلاح الجارية في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة"، ويطلب من الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بما يستجد من تطورات في هذا الصدد، آخذة في اعتبارها دور العمليات الجارية والمقبلة للأونكتاد سواء كانت قطرية أو إقليمية أو أقاليمية؛

(هـ) يطلب إلى حكومات أقل البلدان نمواً والأونكتاد إيلاء المزيد من الاهتمام للصلة بين خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية والإطار المتكامل، بغية ضمان اتساق السياسات العامة وزيادة تأثير المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى أقصى حد؛

(و) يعرب عن قلقه إزاء عدم الاهتمام بالتجارة والقضايا ذات الصلة بالتجارة إلا بقدر محدود في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وما يماثلها من خطط للمساعدة الإنمائية الوطنية، على النحو المبين في الفقرة ٤٢ من الوثيقة TD/B/WP/195، ويدعم الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمعالجة هذا الشاغل؛

(ز) يشجع الأونكتاد على تعزيز ما يبذله من جهود في دعمه النشط لإدماج القضايا الاقتصادية والقضايا ذات الصلة بالتجارة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي الخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية، حسب الطلب؛

١٨ - يحيط علماً مع الاهتمام بالمقترحات المقدمة من الأمانة لتنفيذ التوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة؛ وفي هذا الصدد، فإن مجلس التجارة والتنمية:

(أ) يذكر باستراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣ وبالفقرة ١٢ من المقرر ٤٨٨ (د-٥٣) الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالحاجة إلى تحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق بين الشعب فيما يخص برامج وأنشطة المساعدة التقنية، بما في ذلك تبسيط العمليات من خلال وضع واستخدام المجموعات والبرامج المواضيعية؛

(ب) يذكر بالتوصية ١٩ فيما يتعلق بالحاجة إلى تجميع المشاريع، ويطلب من الأمانة الشروع في هذه العملية، على النحو المبين في الإطار ٥ من الوثيقة TD/B/WP/195، بهدف وضع خطط سنوية للصناديق الاستثمارية المواضيعية ضمن وفيما بين الشعب بالتشاور مع الدول الأعضاء، على أن يجري ذلك في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

(ج) يحث الجهات المانحة على تقديم تبرعات للصناديق الاستثمارية المواضيعية الجديدة التي ستنشأ ضمن وفيما بين الشعب وفقاً لهذه المشاورات، آخذة في اعتبارها خيارات التمويل المذكورة في الإطار ٥ من الوثيقة TD/B/WP/195، ويتوقع أن تجري الأمانة تقييماً للتنفيذ في الدورة التالية للفرقة العاملة؛ ولا ينبغي أن يحول هذا دون استمرار الدول الأعضاء في تقديم تبرعات مخصصة لفرادى الصناديق الاستثمارية؛

(د) يشدد على أن إنشاء الصناديق الاستثمارية المواضيعية ينبغي أن يهدف إلى تعزيز فعالية وتأثير أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد دون الانتقاص من نطاق التنفيذ ومضمونه وطريقته؛ كما أنه ينبغي أن يعزز الصلات بين الأنشطة التنفيذية والأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد، من جهة، ونتائج المداورات الحكومية الدولية، من جهة أخرى؛

١٩ - يدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد إلى القيام بذلك لزيادة إمكانية التنبؤ في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة التقنية ذات الصلة؛

٢٠ - يحث الأمانة على تعزيز مشاريع المساعدة التقنية في مجال السلع الأساسية، وبخاصة في البلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية، من أجل ضمان النمو الاقتصادي المطرد والتخفيف من وطأة الفقر. وفي هذا الصدد، يحث الأمانة على تحسين التنسيق بين الشعب بشأن القضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى الاجتماع التالي للفرقة العاملة.

الجلسة العامة ١٠١٢

٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

## دال - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

### العملية التحضيرية للدورة العشرين للمؤتمر

قرر المجلس في جلسته العامة ١٠٠٧ المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إنشاء لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية برئاسة رئيس المجلس، ووافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للمؤتمر (TD/B/54/CRP.3).

التطور التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (فيينا، ٩-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧)

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٠٩ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بالتقرير السنوي الأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/62/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الأربعين (جنيف، ٢٥-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)  
 أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠٠٩ بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الأربعين (ITC/AG(XL/214)).

### تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠١٢ المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/54/3) وقرر وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ أن يتضمن تقرير المجلس إلى الجمعية العامة عن دورته الرابعة والخمسين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند (انظر الفصل الثاني، القسم الأول أدناه).

### استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

أحاط المجلس علماً أيضاً في جلسته العامة ١٠١٢ بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والأربعين (TD/B/WP/198/Rev.1)، واعتمد مشروع المقرر (انظر القسم جيم أعلاه، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه).

### تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠١٣ المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة (TD/B/WP/197).

### مساهمة الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠١٣ بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن هذا البند (TD/B/54/6).

تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة  
 أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠١٣ بالتقارير الشفوية التي أعدتها الأمانة عن هذا البند.

جلسة استماع للمجتمع المدني والقطاع الخاص وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو

أحاط المجلس علماً في جلسته ١٠١٣. بملخص جلسة الاستماع الوارد في الوثيقة (TD/B/54/L.3/Add.1).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ١٠١٣ بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس الدورة الثالثة والخمسين للمجلس عن هذا البند.

### ثالثاً - ملخص الرئيس<sup>(١)</sup>

#### ألف - البيانات الافتتاحية

١ - قال كثيرون من أعضاء وفود البلدان النامية إن بلدانهم قد شهدت مؤخراً معدلات نمو مرتفعة نسبياً. غير أن الكثير منها، بما فيها أقل البلدان نمواً، ما زالت تواجه تحديات رئيسية إذا ما أريد لها مواصلة خطى التنمية واطرادها، نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأعرب العديد من أعضاء الوفود عن أملهم في أن ينهض الأونكتاد بدور رائد في العمل على إرساء بنية اقتصادية دولية جديدة وإثمائية التوجه.

٢ - وطلب عدد من الوفود إلى الأونكتاد أن يظل في طليعة العاملين على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويَبِينُوا أن أقل البلدان نمواً هي أكثر البلدان تضرراً جراء التأخر في إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية. وأعربت وفود شتى عن تقديرها للأونكتاد على ما يبذله من جهود في سبيل مساعدة البلدان المنتسبة حديثاً إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في كل من المرحلتين السابقتين للانضمام واللاحقة له. وأكدوا وجوب أن تظل جولة الدوحة، جولة إثمائية وأن ما يُحرَز من تقدم صوب عقدها يجب ألا يكون على حساب الهواجس الإثمائية. وشدد العديد من وفود البلدان النامية على ما لتعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية من أهمية كسبيل لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومعالجة هواجس البلدان النامية.

(١) تُرد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين ترد بهما إلى أمانة الأونكتاد. للاطلاع على الخطابات، انظر الموقع [www.unctad.org/meetings](http://www.unctad.org/meetings) واختَر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغظ على كلمة "البرنامج".

٣ - ورحب العديد من الوفود بتقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧، الذي يركز على التعاون الإقليمي، ليس فقط في مجال التجارة، بل أيضا في السياسات الاقتصادية الكلية والتمويل والهياكل الأساسية والسياسات الصناعية. وقال متحدث نيابة عن إحدى المجموعات الإقليمية إن مجموعته متفقة على أن التقرير يقدم إسهاماً مفيداً في النقاش، إلا أنها لا تؤيد بالضرورة ما خلص إليه التقرير من نتائج. كما أعربت عدة وفود عن تقديرها للأونكتاد على ما أصدره من منشورات أخرى جاءت حصيلة لما اضطلع به من بحوث وتحليلات، ومن بين تلك المنشورات تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧ والتقرير المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا، الصادر عام ٢٠٠٧، حيث إن من شأن هذه المنشورات أن تزود واضعي السياسات بتوجيهات هامة. غير أن أحد الوفود حذر من أنه ينبغي للأونكتاد أن يكون متنبهاً إزاء ترويج سياسات غير واقعية قد تترتب عليها آثار ضارة بالبلدان النامية، وأن ما يقدمه من دعم لمحاولات إعادة تشكيل النظام المالي العالمي لن يؤدي إلا إلى النيل من مصداقية الأونكتاد.

٤ - وفيما يتعلق بدور الأونكتاد في التعاون التقني، أعرب كثير من الوفود عن تقديرهم لما يضطلع به من أنشطة، من بينها الدورات التدريبية التي أقيمت عملاً بما جاء في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ووجهت الوفود الأنظار إلى ما يقدمه الأونكتاد من إسهام في مساعدة البلدان النامية على تفهم المسائل الاقتصادية الدولية وتحسين مهارات مفاوضيهم التجاريين. وفي معرض حديث أحد المتكلمين نيابة عن إحدى المجموعات الإقليمية، أشاد بالأونكتاد على دراساته الاستعراضية لما تتضمنه من معلومات مفيدة، واقترح على الأونكتاد أن يعمل على تعزيز ما يضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني، وذلك على سبيل المتابعة لتلك الأنشطة. وتحدث متكلم آخر نيابة عن مجموعة إقليمية أخرى، فأوصى بتوطيد الصلة بين أنشطة التعاون التقني من جهة وبين عمادَي الأونكتاد الآخرين: بناء القدرات، والبحث والتحليل، من الجهة الأخرى. كما أوصي بتعزيز دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وقال وفدان إن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية ينبغي الاضطلاع بها بتعاون أوثق مع ما أخذ ينشأ من جهات مانحة جديدة.

٥ - وأعرب معظم من تحدث من الوفود عن التزامهم بالعملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وأبرز بعضهم أهمية الوفاء بما سبق التعهد به من التزامات، كتلك المعقودة في توافق آراء ساو باولو وفي مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية. وأكد آخرون أن ما سيخرج به الأونكتاد في دورته الثانية عشرة من حصائل ينبغي أن تتعدى المرحلة المفاهيمية، بحيث تتم ترجمتها إلى إجراءات هادفة ومجدية. وقال أحد الوفود إن وضع عملية إصلاح

أمانة الأونكتاد موضع التنفيذ، على نحو ما أوصى به تقرير فريق الشخصيات البارزة<sup>(٢)</sup>، هو أمر حيوي إذا ما أُريدَ للأونكتاد أن يضع المهام التي ستوكل إليه في إطار حصائل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد موضع التنفيذ التام.

## باء - الجزء الرفيع المستوى: العولمة والتنمية الشاملة

### ١ - العولمة

٦ - رحبت وفود عديدة بأن كثيراً من البلدان النامية - من بينها العديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية، التي كثيراً ما كان أداء نموها متقلباً في الماضي - ما برحت آخذة في النمو منذ عام ٢٠٠٠. بمعدلات أسرع كثيراً منها في أواخر التسعينات. ويُنووا أن الأهمية المتنامية لبلدان الجنوب قد تجلت في الاقتصاد العالمي، وأنها آخذة في إعادة تشكيل الجغرافيا الجديدة الآخذة في الظهور في التجارة الدولية. وعلى الرغم من هذه المنجزات، حذرت وفود عديدة من الشعور بالرضا بالوضع القائم في السياسات الإنمائية على الصعيد الوطني والدولي على السواء. فالتنمية الشاملة هي حتمية أخلاقية، وتنوع أساس النمو العالمي وتوسيعه، مع التركيز على تحسين نوعية التكامل الاقتصادي العالمي، هما مطلبان ضروريان إذا ما أُريدَ للأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتقليل من الفقر، أن تتحقق. وإن قلة الموارد والقدرات الإنتاجية، وعدم القدرة على استغلال التكنولوجيا والاستفادة من المعارف، والافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة، وعدم كفاية خدمات النقل والاتصال اللازمة للتواصل مع الاقتصاد العالمي، هي عوامل ما زالت تحول دون استفادة كثير من البلدان النامية من منافع العولمة.

٧ - واسترعى العديد من الوفود الانتباه إلى ضرورة الحفاظ على حيزٍ سياسيٍ معيّن للبلدان النامية من أجل تمكينها من التصدي للأثر الاجتماعي للعولمة وتحسين نشر منافع النمو الاقتصادي إلى الشرائح المهمشة من سكانها. ومن ثم، ينبغي للعمل الدولي ألا يؤدي إلى تقليص هذا الحيز، وينبغي العمل، لدى وضع السياسات العامة، على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة.

٨ - إن تطور الأسعار تطوراً مؤقتاً في الأسواق الدولية للسلع الأساسية هو عامل رئيسي من العوامل التي تسهم في ما حدث مؤخراً من تحسينات في أداء النمو لدى البلدان النامية. غير أنه أهدت هواجس فيما يتعلق باستدامة الارتفاع الراهن في أسعار السلع الأساسية استدامة طويلة الأجل وإزاء ما يترتب على شدة تقلب الأسعار من آثار ضارة. أما البلدان

(٢) UNCTAD/OSG/2006/1.

المتقدمة التي تُصدّر سلعاً أساسية زراعية وتقدم في الوقت ذاته إعانات للإنتاج المحلي، فتم حثها على إصلاح سياساتها الزراعية لئلا تعرّض الفرص التصديرية للبلدان النامية للخطر. وتم في هذا السياق تأكيد ضرورة إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح، مع مراعاة ما يساور البلدان النامية من هواجس فيما يتعلق بالتدابير المشوّهة للتجارة وبالحواجز غير التعريفية. كما أشير إلى أن البلدان النامية لم تستفد جميعها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فالبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية والبلدان النامية التي تعتمد على واردات الطاقة تواجه أعباء إضافية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفضلاً عن هذا، فإن زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على الصادرات والنمو والعمالة في البلدان النامية.

## ٢- التنمية الشاملة

٩ - رأت وفود عديدة أن توزيع منافع العولمة توزيعاً أكثر إنصافاً على الصعيد الوطني يقتضي من الدولة أن تؤثر هي بالأحداث بدلاً من أن تتأثر بها، وأن يكون توجهها توجهاً إنمائياً. وقالوا إن البلدان النامية، كيما تجعل التنمية أكثر شمولاً، ينبغي لها زيادة قدرة مؤسساتها على وضع السياسات (وعلى تنفيذها كذلك)، مع إيثار الفقراء. وتلزم على وجه الخصوص سياسات تشجع الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وتعمل على تمكين الجماعات المحرومة من خلال الاستثمار الاجتماعي. وأكد عدة وفود أن النمو المرتفع المعدلات والطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا بفعل قطاع خاص نشط. إلا أن للحكومات دوراً هاماً تنهض به في تشجيع المقاولات التجارية على الصعيد المحلي بانتهاج سياسات تفضي إلى تكوين القدرات الإنتاجية، ومن أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها. وتعد الإدارة الرشيدة عاملاً أساسياً عند وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تشجع التنمية الشاملة.

١٠ - ورئي أن ما أحرز من تقدم في عملية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يكن منتظماً، ولم يُعد بالنفع إلا على البعض من البلدان النامية، مستبعداً بعضها الآخر، بل ومهمشاً لها. وتم إبراز عوامل عديدة بإمكانها تعزيز الشمول الاقتصادي والاجتماعي ومساعدة البلدان النامية على الاندماج اندماجاً أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. فقد رُئي مثلاً أن الأثر الإنمائي لتغير المناخ يُعدُّ تحدياً وفرصة على السواء. ودُكر أن إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا النظيفة، واستغلال الطاقة المتجددة وتصديرها، هما من الأمور التي يمكن أن تساعد على التخفيف مما لتغير المناخ من أثر ضار يؤثر بالبلدان النامية ويعد الحصول على الطاقة، فضلاً عن الخدمات الأساسية قضية ناشئة من قضايا التجارة والتنمية. وإضافة إلى

ذلك، فإن الهجرة الدولية للأيدي العاملة قد تعود بالنفع على البلدان المرسلّة لها والبلدان المستقبلية على السواء، نظراً لما يحوله العمال من مبالغ إلى بلدانهم ولما يتخذ من إجراءات للتخفيف من القيود المفروضة على القوى العاملة، ويمكن أن تساعد على العولمة الشاملة.

### ٣ - السبيل قدماً

١١ - اعتُبرت الدورة الثانية عشرة القادمة للأونكتاد، الذي يعقد دوراته كل أربع سنوات، فرصة مثالية لمواصلة المضي قدماً في مناقشة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية. غير أن تعزيز التنمية الشاملة، وكذلك السياسات والتدابير الرامية إلى استدامتها، يتطلب اتباع نهج جديد في معالجة شؤون الإدارة الاقتصادية العالمية، كما يتطلب من السياسات الوطنية أن تركز على جوانب جديدة. وأكد مندوبون آخرون ضرورة التركيز على إيجاد حلول تدرج في مجالات المهام المسندة إلى الأونكتاد، على أن تكون هذه الحلول جوهرية وعملية ومرتبطة حسب أولوياتها.

### جيم - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

١٢ - رحبت الوفود بتقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧ باعتباره جهداً هاماً وشاملاً مبذولاً في سبيل التكامل الإقليمي وإسهاماً أساسياً في المناقشة بشأن التعاون الإقليمي لأغراض التنمية. ويقدم التقرير تحليلاً رشيداً ومناسب التوقيت، كما يقدم خيارات سياسية عملية وإتائية التوجه، ويعالج القضايا الأساسية في العلاقة بين العولمة والإقليمية والتنمية.

١٣ - وأشار إلى أنه، بالرغم من البيئة الاقتصادية العالمية غير المؤاتية السائدة في الآونة الأخيرة، ما زالت هناك مشاكل خطيرة قوامها عدم الإنصاف، والإقصاء الاجتماعي، والنمو المتقلب في بعض الأقاليم، وإلى أن إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر متعذر. والتحدي المائل هو ترجمة ما جرى مؤخراً من تحسينات في أداء النمو إلى تقدم طويل الأجل. وعدم الاستقرار المالي الذي ساد في الآونة الأخيرة قد أظهر جوانب الهشاشة التي يتصف بها النظام المالي العالمي. والمخاطر التي تشكلها الاختلالات العالمية تشير هي أيضاً هواجس. وينبغي العمل على إيجاد بيئة عالمية أكثر استقراراً من خلال زيادة التماسك بين النظم وزيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية. وبإمكان التعاون المالي الإقليمي أن يساعد على معالجة أوجه القصور في النظام المالي الدولي.

١٤ - وأثار موضوع "الإقليمية الجديدة" نقاشاً مفعماً بالحوية. وكان ثمة عدم اتفاق على بعض النتائج التي خلص إليها التقرير، من بينها ما خلص إليه بشأن مدى الشمولية التي ينبغي أن تتصف بها اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين الشمال والجنوب - وبخاصة فيما يتعلق بالمشتريات والاستثمارات الحكومية - وبشأن الإطار اللوائح. ونوه بعض الوفود بضرورة التزام الحذر، والتأني في تقييم المنافع، فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وما يترتب على هذه الاتفاقات من تكاليف، من حيث فقدان الحيز السياسي، بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي لاتفاقات التجارة الحرة أن تولي اهتماماً كافياً للاحتياجات الإنمائية. ولم تنفق وفود أخرى مع التحليل الوارد في التقرير والمتعلق بآثار تلك الاتفاقات، مُبينةً أنها لا تهدد تماسك النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل إنها تشجع على تسريع خطى التكامل وعلى زيادته، وتفتح الأسواق، وتوفر مكاسب مهارتية ومعارفية، وتشجع على إجراء الإصلاحات الاقتصادية واللوائح الضرورية. وارتأت تلك الوفود أن تكون الاتفاقات أكثر عمقاً واتساعاً وشمولية. وأعرب أحد الوفود عن عدم اتفاقه مع ما ورد في التقرير من تحليل لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مشيراً إلى هواجس فيما يتعلق بالمنهجية.

١٥ - وكان ثمة اتفاق عريض على أن التكامل الإقليمي، الناجم عن عوامل تاريخية وثقافية واقتصادية معقدة، قد تترتب عليه آثار إيجابية بالنسبة للبلدان المشاركة. وهو أمر ذو أهمية خاصة، نظراً للحالة الراهنة للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. والتعاون الإقليمي عنصر مركزي بإمكانه دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجاً أفضل. وبإمكانه تعزيز التنمية عن طريق تشجيع الاستثمار والابتكار والتحول الإنتاجي في البلدان النامية، فضلاً عن الإسهام في الاستقرار والأمن الإقليميين. كما ينطوي على توفير منافع عامة إقليمية وإيجاد حيزات اقتصادية إقليمية، ما قد يوسّع الخيارات السياسية المتاحة للبلدان النامية. وينبغي تكييف التكامل الإقليمي وفقاً للحالات المحددة للبلدان.

١٦ - وأُقرَّ بأنه ينبغي للبلدان أن تحدد خياراتها الخاصة بما فيما يتعلق بمشاركتها في التكامل الإقليمي بغية استغلال إمكانات هذا التكامل الاستغلال الأمثل. كما أُقرَّ بأن التكامل الإقليمي الفعال سيقضي انتهاج سياسات تتعدى تحرير التجارة. فهذا التكامل على هذا النحو ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية إنمائية عريضة هدفها تسريع خطى تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي. وسيلزم انتهاج سياسات اقتصادية كلية ومالية وصناعية وسياسات رامية إلى تنمية الهياكل الأساسية، على أن تكون هذه السياسات استباقية ومؤثرة بالتطورات لا متأثرة بها. وينبغي لتحرير التجارة وتكاملها فيما بين بلدان الجنوب أن يواكب إقامة هياكل أساسية داعمة للتجارة ومساندة لها تعمل على تعزيز نمو التجارة والاستثمار

لدى جميع المشاركين في مخططات التكامل الإقليمي. ومن الأهمية المواظبة على تقييم ورصد ما تُحدثه الاتفاقات الإقليمية من آثار في البلدان النامية. ويلزم إيجاد حل لمشكلة عدم الإنصاف المحتمل في توزيع المكاسب التجارية والاقتصادية فيما بين الأعضاء على مختلف مستويات تنميتهم. والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يعتبر أداة هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وكان ثمة توافق عريض في الآراء على أن التكامل الإقليمي هو مكمل لنظام تجاري متين متعدد الأطراف، لكنه ليس بديلاً عنه، علماً بأن إقامة نظام تجاري من هذا القبيل ما زال الهدف ذا الأولوية. وتُعتبر الإقليمية لينةً لإرساء عمليات ومفاوضات تجارية أوسع نطاقاً على الصعيد العالمي. وتدعو الحاجة إلى ضمان إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح توجيهاً لإحراز حصيلة إيجابية.

١٨ - وافقت الوفود عموماً على وجوب أن يواصل الأونكتاد بحثه وتحليله للكيفية التي يمكن بها للتعاون الإقليمي والأقاليمي أن يساعد البلدان النامية على مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجنب انعدام الاستقرار. وينبغي تقديم الدعم إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً. وينبغي الجمع بين الاتفاقات الإقليمية والمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في بناء عملية الاندماج وترسيخها وتعزيزها. وينبغي التشجيع على التواصل الشبكي وتبادل المعلومات. وينبغي للتعاون الإقليمي لأغراض التنمية أن يكون مجالاً أساسياً من مجالات عمل الأونكتاد.

## دال - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

### ملخص رئيس اللجنة الأولى للدورة

١٩ - نوّهت الوفود بأن كثيراً من أقل البلدان نمواً قد شهد في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية إيجابية، من بينها نمو أقوى واستقرار اقتصادي كلي وتخفيف لعبء الديون ومساعدة إيجابية رسمية إضافية. كما أحرزت تقدماً في القطاعات الاجتماعية، وبخاصة في الصحة والتعليم. غير أنها ظلّت تتخصص في نطاق ضيق من المنتجات الأساسية وتتعرض لصدمات وأزمات اقتصادية متكررة. وقالوا إنها لا تُجري على كامل نطاق الاقتصاد التحسينات الجوهرية التي يتعين على المنتجين المحليين إجراؤها إذا ما أُريد لتلك البلدان توليد العمالة ورفع مداخيل الأسر المعيشية والتقليل من الفقر.

٢٠ - وما زالت أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية لا يُستهان بها. فقد أبرز بعض الوفود أن الفقر المدقع في بعض تلك البلدان آخذ في الازدياد، ويكاد من المستحيل على أي منها بلوغ سواء الأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وأشارت عدة وفود إلى أن أقل البلدان نمواً ما زالت مهمشة عن الاقتصاد العالمي. وكانت الوفود متفقة على أن الاقتصادات المعاصرة قد باتت تعتمد بازدياد على كثرة المعارف، حيث تركز بصفة رئيسية على إنتاج سلع وخدمات قوامها أنشطة تعتمد على كثافة المعارف وتُسهم في تعجيل خطى التقدم التكنولوجي والعلمي. وقد أضحي الإبداع نشاطاً اقتصادياً مركزياً. وعليه، فإن التحدي الجوهرى الذي يواجه أقل البلدان نمواً هو إحداث مؤسسات تمكّن من إنتاج المعارف واستغلالها بكفاءة، وتحسين هذه المؤسسات.

٢١ - ورحبت الوفود بتقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧، مع تشديده على ما للمعرفة أو التعلّم أو الإبداع التكنولوجيين من دور جوهرى، حتى في أشد البلدان فقراً. وأعربوا عن قلقهم من أن هذه القضايا قد أهملت لدى وضع أقل البلدان نمواً سياساتها في العقود الأخيرة. وبغية عكس هذا الاتجاه، دعوا إلى وضع عمليتي تنمية الطاقات الإنتاجية وتطوير القدرات التكنولوجية في طليعة السياسات الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. واسترعى الاهتمام إلى ضرورة تحسين البيئة الرقابية المحلية تحفيزاً للابتكار، كما استرعى الانتباه إلى ضرورة توعية المجتمع عامة بأهمية العلم والتكنولوجيا والإبداع بغية إيجاد توافق سياسي واجتماعي في الآراء في هذا المجال.

٢٢ - كما ينبغي إيلاء الاعتبار للعلم والتكنولوجيا لدى تخصيص المعونة والمساعدة الإنمائيين وتوزيعهما. ورحبت الوفود بزيادة المعونة المقدمة للقطاعات الاجتماعية، إلا أنها أبدت قلقاً بشأن تدني وتناقص نصيب المعونة المقدمة من أجل تنمية القطاع الإنتاجي والبنية التحتية المادية وتطويرهما. ودعا متحدثون من البلدان النامية إلى تقديم مزيد من المعونة لتحسين الإنتاج والطاقة الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية على السواء، ولدعم البحوث التطبيقية والاستحداث، ولتعزيز مؤسسات دعم الأعمال التجارية. ورحبت الوفود بما يُبذل من جهود في سبيل بناء القدرات المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نمواً وزيادتها. ووجهت وفود عديدة الأنظار إلى ما يجري تنفيذه بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من برامج تدريبية في أقل البلدان نمواً ولبناء القدرات فيها.

٢٣ - وإذ أكدت الوفود أهمية تعزيز القدرات التكنولوجية، فقد أقرت أيضاً بما ينطوي عليه ذلك من تحديات كبيرة. ونوهوا أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص لم يُسفر عن نتيجة تُذكر فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

وأكدت وفود عديدة ضرورة إيجاد حل لمشكلة هجرة ذوي الكفاءات، التي تعمل على تقويض أركان تطوير القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً.

٢٤ - واتفق معظم الوفود على أن النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية ينطوي على تحدٍ خطير أمام إمكانية الاستفادة أقل البلدان نمواً من المعارف والتعلم التكنولوجي والإبداع. ووجهت نداءات إلى المجتمع الدولي للنظر في إصدار مزيد من الإعفاءات من أحكام الاتفاق المتعلقة بجانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس)، ولتحديد مهل جديدة وواقعية للامتنال لأحكام هذا الاتفاق، ولاستثناء أحكام "ترييس الإضافي" من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية ومن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وأوعز إلى البلدان أن توازن بين المصالح العامة والخاصة وبين اعتبارات المنتجين والمستهلكين لدى تصميم نُظُمها المتعلقة بالملكية الفكرية. واقترح بعض المتحدثين اعتبار بعض مجالات المعرفة مجالات جوهرية؛ فلا ينبغي لحقوق الملكية الفكرية أن تقيّد إمكانية الوصول إلى هذه المجالات. غير أن متحدثين آخرين قالوا إن حماية حقوق الملكية الفكرية حماية شديدة هي أمر جوهرى من أجل الإبداع والاستحداث، مختلفين بالتالي مع الرأي الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧ بأن حقوق الملكية الفكرية قد تقوّض فرص أقل البلدان نمواً في اللحاق بركب التطور التكنولوجي.

٢٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأونكتاد على ما أجراه من بحوث تحليلية بشأن أقل البلدان نمواً بوجه عام، وشجّعت أمانة الأونكتاد على توسيع نطاق هذا العمل. كما دعت إلى استخدام العمل التحليلي أساساً لإقامة حوار سياسي أنشط مع حكومات أقل البلدان نمواً، ومع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، ودعت الأونكتاد أيضاً إلى تقديم مساعدة تقنية في الميدان. وفي هذا الصدد، طلبت وفود عديدة إلى الجهات المانحة مواصلة تمويل الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، الذي ينبغي أن تكون له قاعدة أوسع نطاقاً من المانحين.

## هاء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية

### ملخص رئيس اللجنة الثانية للدورة

٢٦ - أشارت وفود عديدة إلى الأهمية المستمرة التي تعلقها القارة الأفريقية على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة. ودعت البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها من حيث مضاعفة المعونة التي تقدمها إلى القارة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن عدداً قليلاً من الوفود قد قال إن القارة لا تملك إلا قدرًا ضئيلاً من نتائج المعونة في مجال

التنمية، أشار آخرون إلى عدم الوفاء في الوقت الحاضر بالالتزامات المتعلقة بالمعونة، وإلى أن الأرقام الرسمية تنحرف عن مضمونها لأنها تشمل تخفيف عبء الديون. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تقيدتها قيود كثيرة، منها المشروطيات التي تحد من حيز السياسة العامة لدى متلقي تلك المساعدة؛ فقد حُصِّص الكثير منها في السنوات الأخيرة للقطاعات الاجتماعية، على حساب تحسين الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية. ولذلك فإنه من الضروري تعبئة الموارد المحلية لا كعنصر تكميلي للمعونة، بل أيضاً كوسيلة لاكتساب المرونة وحيز السياسة العامة في تناول الحاجات الحقيقية لأفريقيا. وقبَل معظم الوفود بالقول إنه يمكن تعبئة الموارد المحلية بالاستفادة من طاقات القطاع غير الرسمي؛ ووضع سياسات ضريبية محسّنة؛ والاستفادة من الحوالات؛ وجعل رأس المال الهارب يسير في اتجاه العودة. وأعرب عدد غير قليل من المندوبين عن القلق إزاء إمكانية أن تؤدي هذه التوصيات إلى الإفراط في التنظيم الضار. وقد سلّم توافق آراء مونتيري وتوافق آراء ساو باولو بأهمية تعبئة الموارد المحلية، ولكن من الضروري وجود بيئة دولية مساندة، لا سيما فتح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية، وكما هو من الضروري الاستثمار في الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية. وقد تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل الشروط المتشددة التي واجهها، ولكن لا بد من اعتباره شبيهاً بالحوالات والتمويل البسيط، أي كعنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وليس بديلاً عنهما.

٢٧ - ووافقت الوفود على اعتبار الأداء الاقتصادي القوي في أفريقيا في السنوات الأخيرة ناجماً في جانب منه عن الزيادة في الطلب على الصادرات الأولية وعن صلابة الصلات الاقتصادية بالبلدان النامية الأخرى، لا سيما في آسيا. ولذلك دعوا إلى توثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب (من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والاستراتيجيات الجديدة المشتركة بين آسيا وأفريقيا) كما أيدت نهج "التعاون الثلاثي".

٢٨ - وظهر اتفاق عام على اعتبار تراجع دور الدولة في أفريقيا منذ الثمانينات مسؤولاً مسؤولية جزئية على أقل تقدير عن الأزمة الاقتصادية الحالية في القارة. فالتنمية المستدامة تتطلب اضطلاع الدولة بدور أكثر فعالية "فالدولة الحريصة على التنمية" يمكنها أن تُحرز تقدماً في التنمية في السياق الأفريقي، مثلما فعلت تلك الدولة في آسيا، وذلك من خلال تحسين تعبئة الوفورات واستخدامها.

٢٩ - وأكد العديد من الوفود على حق البلدان في اختيار استراتيجياتها الإنمائية وفي ممارسة المرونة اللازمة في تنفيذها. وفي هذا الصدد، شكّل تقرير "التنمية الاقتصادية في أفريقيا" لعام ٢٠٠٧ نهجاً عملياً (وأقل جموداً) إزاء التنمية في أفريقيا، وذلك بمناداته بسياسات متنوعة

تناسب كل بلد بمفرده. أما الأخذ بمفهوم الدولة الحريضة على التنمية ومعه تحسين استخدام الموارد المتاحة فيمكن أن يؤدي إلى حلقة غير مفرغة تقوم على التراكم، والاستثمار، والنمو، والتخفيف من وطأة الفقر. ولفت عدد غير قليل من الوفود الانتباه إلى أوجه فشل السوق العديدة الناشئة عن الإفراط في تدخل الدولة في الاقتصاد، وخلصوا إلى القول إنه بالرغم من عدم وجود سياسة واحدة للتنمية تناسب جميع البلدان، فإنه من المؤكد وجود ممارسات فضلى أظهرت أهمية القطاع الخاص في التنمية. وظهر قدر من الاتفاق على اعتبار بعض الالتزامات التي قُطِعَ عهد بشأنها على المستوى الدولي قد قيّدت حيز السياسات العامة الذي يمكن فيه للبلدان النامية أن تنتهج سياسات تستجيب لحاجاتها الإنمائية. غير أن عدداً قليلاً من الوفود اعترض على تصوير عضوية بلدان أفريقية في منظمة التجارة العالمية باعتبارها تقييداً لحيز سياساتها العامة، إذ إن هذه العضوية توفر بيئة وفرصاً تجارية يمكن التنبؤ بها ولا بد لها من أن توسع لا أن تضيق حيز السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، مُنحت البلدان الأفريقية، لا سيما أقلها نمواً، مرونة كبيرة في تنفيذ اتفاقاتها التي أبرمتها مع منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - وشدد عدد من الوفود على الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية، كما شددوا في حالة أفريقيا على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات التمويل البسيط. واعتبروا أن من المهم إيجاد بيئة محلية مناسبة والحفاظ على هذه البيئة وذلك من خلال حسن الإدارة وتطوير اقتصادات متكاملة داخلياً بغية زيادة الوفورات والاستثمار الذي يغذي النمو بمعدلات مرتفعة. أما تطوير القطاع الخاص فيمكن أيضاً أن يستفيد من بناء اقتصادات تقوم على المعرفة ومن إدماج أفريقيا في مجتمع المعرفة الدولي، كما يمكن أن يستفيد من ذلك تطوير موارد بشرية قادرة على تصميم وتنفيذ استراتيجية إنمائية تعكس الواقع الأفريقي. ولاحظ عدد غير قليل من الوفود أن الجزء الأكبر من فشل البلدان الأفريقية في التنمية على نحو أسرع قد نجم عن التدخل الذي لا لزوم له في أنشطة القطاع الخاص وعن البيروقراطية المفرطة في بيروقراطيتها وعن السياسات السيئة.

٣١ - وأثنت وفود كثيرة على الأونكتاد لما يضطلع به من بحوث مستقلة ومحركة لإعمال الفكر. وحث البعض الأونكتاد على بذل جهود أكبر لتطوير أوجه تآزر مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بغية زيادة تعميم أعمال الأونكتاد في الميدان. وزيادة في التحديد، طُلب إلى الأونكتاد أن يستكشف سُبُلًا لتعزيز القطاع الخاص؛ وتحويل الأنشطة غير الرسمية إلى أنشطة اقتصادية رسمية؛ ومواصلة تطوير أفكار بشأن الموائيق المالية؛ وتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي بأفريقيا من خلال استراتيجية جديدة مشتركة أو شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

## واو - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٣٢ - كان الاستعراض صريحاً وبنّاء ووفّر زخماً إيجابياً لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية الجارية. وأثنى المشتركون على الأمانة لقيامها بإعداد مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/54/5) التي قدّمت تقييماً كاملاً ومتوازناً للتقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة من منظور إنمائي.

٣٣ - وكان هناك توافق في الآراء على أن التجارة تمثل محرّكاً للنمو والتنمية وأنه يمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يُسهم إسهاماً ذا شأن في تحقيق مكاسب في مجال التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن تحقيق مكاسب في التنمية عن طريق التجارة يتطلّب اعتماد سياسات واقية وتوفّر المرونة من أجل تحديد سرعة عملية التحرير وتدرّجها على نحو ملائم. وقد برزت البلدان النامية كجهات فاعلة رئيسية، مما أفضى إلى ظهور "جنوب جديد". وقد تزايد تأثير هذه البلدان في تطوّر النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا تزال التجارة العالمية تنمو ولكن بعض البلدان لا تزال تتعرض للتهميش، وبخاصة أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وهناك العديد من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية الأولية. وهذا يتطلّب الأخذ بنهج شامل ومكثّف لمعالجة قضايا السلع الأساسية يشمل وضع استراتيجيات عملية للتجارة والتنمية في قطاع السلع الأساسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن المكاسب الناشئة عن تحرير التجارة ليست موزعة على نحو متكافئ فيما بين البلدان. ولذلك ينبغي للبلدان النامية أن تسهم بطريقة تتناسب مع قدراتها. ومن شأن تقوية المحتوى الإنمائي لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية أن تساعد البلدان النامية في الاستفادة من التكامل التجاري.

٣٤ - وقد وصلت مفاوضات الدوحة إلى منعطف حرج. وشدّد المشتركون على أهمية اختتام هذه الجولة بنجاح وفي الوقت المناسب مع تحقيق نتائج متوازنة موجهة نحو التنمية. ومع الاعتراف بما تواجهه هذه الجولة التفاوضية من ضيق في الوقت، فقد شدّد العديد من المشتركين على الحاجة إلى "إدراج المحتوى الصحيح" وتأمين الحصول على عوائد إنمائية كافية في إطار النتائج المتفاوض عليها. وهذا يتطلب التزاماً إيجابياً ومرونة في البحث عن أرضية مشتركة من قبّل جميع المشتركين، على أن تضطلع الدول التجارية الرئيسية بدور الريادة. ومن الضروري اختتام جولة الدوحة بنجاح إذا ما أريد للبلدان النامية أن تدخل في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تحافظ على مصداقيتها أو تعززها. وتشتمل مخاطر الفشل على اللجوء بدرجة أكبر إلى المبادرات الإقليمية والثنائية، وتزايد التزعة

الأحادية، وعودة الحمائية والمنازعات التجارية إلى الظهور، ومع الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف والنمو في البلدان النامية.

٣٥ - وأشار إلى أن جولة الدوحة ينبغي أن تعالج الشواغل والاهتمامات المختلفة للبلدان النامية. وقد استرعت الوفود الانتباه إلى ضرورة أن تتاح للبلدان النامية فرص جديدة ومحسنة للوصول إلى الأسواق ودخولها في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بأسلوبي التوريد ٤ و ١. ومن المكتسبات الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تتحقق ما يشمل إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها بالكامل من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، مع تطبيق قواعد منشأ شفافة وبسيطة، وقواعد تجارية أكثر إنصافاً، وهيئة "ميدان منافسة متكافئة" لإزالة التباينات القائمة وتشويه التجارة؛ وإيجاد حلول محددة وطموحة لمشكلة القطن؛ وممارسة المزيد من الانضباط فيما يتعلق بالمعايير المشوّهة للتجارة فيما يخص الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعترض التجارة، وإتاحة قدر كاف من الاستقلال الذاتي على صعيد اختيار السياسات العامة فضلاً عن إتاحة حيزٍ للتحرك في مجال الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق المعاملة الخاصة والتمايزة الفعالة والعملية والتعامل دون اشتراط تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً؛ واتخاذ تدابير للتضامن الدولي من أجل بناء قدرات توريد تنافسية، بما في ذلك فيما يتصل بالخدمات والهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة في البلدان النامية، وبخاصة عن طريق مبادرة "المعونة من أجل التجارة". وتم التشديد على ضرورة إتاحة تمويل إضافي كبير ويمكن التنبؤ به لصالح جميع البلدان النامية التي تحتاج إليه، وضرورة وجود آليات تنفيذ فعالة. ودُعي الأونكتاد إلى تقديم مساهمة كبيرة في هذه المبادرة. وتم الترحيب بالتطورات التي حدثت مؤخراً في تنفيذ الإطار المتكامل المحسّن لصالح أقل البلدان نمواً.

٣٦ - وشددت الوفود على أهمية الولايات التفاوضية القائمة وعلى المكانة المركزية للزراعة. وأشار إلى أن من المهم أن تكون هناك معالجة وافية، بما في ذلك عن طريق آلية المنتجات الخاصة والضمانات الخاصة - لقضايا الأمن الغذائي، وأمن مصادر الرزق، والتنمية الريفية. كما أن من الضروري معالجة الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية والبلدان المعتمدة على الأفضليات. وفيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، شدّد معظم الوفود على ضرورة مراعاة التامة للمبادئ المتفق عليها والمتمثلة في عدم اشتراط التعامل على أساس تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً، وتوفير درجة مماثلة من الطموح والتوازن في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وأعرب العديد من الوفود عن قلقهم إزاء المستوى المقترح للتحرير فيما يخص في وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية باعتبار أن

ذلك يؤدي إلى تحوّل عن التصنيع، بينما قال آخرون إن من المهم خلق فرص حقيقية وكبيرة للتجارة والوصول إلى الأسواق.

٣٧ - ولاحظت الوفود أن النجاح في احتتام الجولة يقتضي بالضرورة مستوى متناسباً من التقدم في المجالات الأخرى في إطار مشروع واحد يشمل الخدمات والقواعد وتيسير التجارة والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ورأى بعض الوفود أن الناتج القوي في الخدمات مهم بصفة خاصة. ويتيح الوصول إلى الأسواق بمغزى تجاري في قطاعات الخدمات. ويمكن للأساليب التي تهتم البلدان النامية - وخاصة الأسلوب ٤ أن تولد مكاسب كثيرة في مجالي التجارة والرعاية، وتسهم في الحد من الفقر. وكانت خدمات التجارة والتنمية ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فخدمات الهياكل الأساسية كالخدمات المالية وخدمات الاتصالات لها آثار إيجابية كبيرة. ورئي أن عمل الأونكتاد الشامل بشأن الخدمات - الذي يشمل تحليل السياسات والتقديرات القطرية، ودعم المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمناقشات الحكومية الدولية بما في ذلك عن طريق اجتماعات الخبراء المنتظمة - له قيمة كبيرة وينبغي استمرار دعمه وتحديد أولوياته في سياق الأونكتاد الثاني عشر.

٣٨ - وأبرزت عدة وفود التحديات الصعبة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكثيراً ما كانت مفاوضات الانضمام تقود إلى التزامات صارمة في التحرير والإصلاح، لا تتناسب مع مستوياتها في التنمية. وأثنت الوفود بشدة على دعم الأونكتاد التحليلي والتقني للبلدان طالبة الانضمام في كل مراحل الانضمام والعمليات التي ينبغي تعزيزها مع المانحين والدعم من الميزانية العادية.

٣٩ - وفي ضوء الانتشار الأخير لاتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية أعاد كثير من الوفود التأكيد على قيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأهمية التعددية في الإدارة الرشيدة للتجارة. وأسفرت اتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب، حيث تكون للبلدان المتقدمة اليد الطولى في المساومة، عن التزامات "منظمة التجارة العالمية وزيادة". والنظام القائم على القواعد في منظمة التجارة العالمية نظام ديمقراطي ويوفر الملاذ للضعفاء. ثم إن الكثير من القضايا الأساسية لا يمكن معالجتها إلا في المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. ولما كانت الاتفاقات التجارية الإقليمية تبقى نافذة فلا حاجة إذن لتحديد سبل لضمان التلاحم بين طبقات النظام التجاري المختلفة، وإضفاء "تعددية الأطراف" على المبادرات الإقليمية من أجل التلاحم على مستوى

المنظومة، مع مراعاة البعد الإنمائي في تلك الاتفاقات. وشددت وفود كثيرة على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في مجالي التجارة والاستثمار. ويوفر التكامل الإقليمي بين الجنوب والجنوب سبيلاً واعدداً للتوسع في التجارة بين الجنوب والجنوب. ومن شأن الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية أن يحفز التجارة بين الجنوب والجنوب ويعد تكملة جيدة لمنظمة التجارة العالمية. وقد طلب إلى الأونكتاد أن يواصل أداء دور رائد في دعم المفاوضات التجارية الإقليمية والتعاون على صعيدي الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب.

٤٠ - وأشادت الوفود بدور الأونكتاد في اتباع وحماية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على الانفتاح والمساواة والقواعد، والذي يمكن التنبؤ به واللاتميزي. وأعادوا التأكيد على استمرار أهمية دور الأونكتاد الحكومي الدولي الباني للتوافق في رصد التطورات وتحليل آثارها في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية. ولقد أثار الأونكتاد وعملياته الحكومية الدولية تأثيراً إيجابياً في المفاوضات التجارية، المتعددة الأطراف، بما فيها جولة الدوحة، ولا سيما في مجال التأكيد على تسخير الأرباح من أجل التنمية. فينبغي للأونكتاد أن يواصل بحثه وتحليله الفريدين الموجهين نحو السياسات بشأن قضايا المفاوضات التجارية التي تؤثر على البلدان النامية. وأشادت الوفود بما يقوم به الأونكتاد من تعاون تقني وبناء قدرات في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، بما في ذلك احترام الوصول إلى الأسواق والخدمات والمنتجات الزراعية وغير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقواعد وتسوية المنازعات، والسلع الأساسية. وينبغي أن تُعطى أولوية مستمرة لعمل الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية. وينبغي أن يُسهم الأونكتاد بقدر كبير في مبادرة مساعدة التجارة والمبادرات الدولية الأخرى، من أمثال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وجرى التأكيد في تلك المجالات على ضرورة زيادة دعم المانحين. وينبغي للأونكتاد الثاني عشر أن يعيد تأكيد وتعزيز ولاية الأونكتاد ودوره الحفاز في المفاوضات التجارية. كما ينبغي أن يساعد الأونكتاد في تعزيز التلاحم المنهجي في الهيكل الاقتصادي الدولي بحيث يجعله موصلاً للنمو الاقتصادي والتنمية، وأن يواصل الإسهام في مناقشة السياسات على مستوى الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية.

## زاي - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة

٤١ - أنتت الوفود على الأونكتاد لمساهمته في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة من خلال أعماله التحليلية وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها. وقد ساهمت بحوث وتحليلات الأونكتاد مساهمة كبيرة في تنشيط نظام تجاري منفتح وعادل ومنضبط بوسعه أن يساعد على ضمان استفادة الجميع من العولمة، ولا سيما البلدان الأكثر تعرضاً. وقد وفر عمله لتحديد أفضل الممارسات في السياسات التجارية والمجالات المرتبطة بها اللبنة الضرورية للتكامل التجاري المفيد والفعال وإجراء مفاوضات تجارية ناجحة. وكان عمله فيما يتعلق بمفهوم الدولة الحريضة على التنمية موضع ترحيب باعتباره مساهمة مهمة في المداورات بشأن خير السياسات العامة الذي تحتاجه حكومات البلدان النامية إذا أرادت أن تنفذ سياسات اقتصادية فعالة تستند إلى حقائق وأولويات وطنية.

٤٢ - ومع هذا، فإنه يلزم المزيد من الإجراءات الملموسة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويلزم أن يكون عمل الأونكتاد منسقاً بصورة أوثق مع عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل تبادلي حالات التداخل وتبديد الموارد، ويلزم توجيه المزيد من الاهتمام لتشجيع تطوير المهارات والتقدم التكنولوجي إذا أريد دوام النمو. وأشار إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات السابقة، فسوف يزداد عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٤٤ مليوناً بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً لتقديرات البنك الدولي. إن دور التجارة كأداة للنمو، وبالتالي كوسيلة لمحاربة الفقر لا يمكن تأكيده أكثر من ذلك.

## حاء - أنشطة التعاون التقني

٤٣ - شددت جميع الوفود على أهمية التعاون التقني كإحدى الدعائم الثلاث لعمل الأونكتاد، وعلى ضرورة زيادة الروابط والاتساق بين الدعائم. واعتبرت جميع الوفود أن مقترحات الأمانة (TD/B/WP/105) المتعلقة بتنفيذ التوصية ١٩ والواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة تزيد هذا الاتساق. واتفقت الوفود أيضاً على حاجة الأونكتاد إلى تمويل وبرمجة يتميزان بالاستقرار والاستمرار في الأجل الطويل وإمكانية التنبؤ بهما، بالإضافة إلى تحسين الرقابة على تنفيذ البرامج والمشاريع، والإدارة بالنتائج. غير أن بعض الوفود رأت أن اعتماد العملية التي يرد وصفها في الفقرة ١٨ من المقرر ينبغي ألا يمنع المانحين من تخصيص مساهماتهم الفردية إن أرادوا ذلك. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لأن عدداً كبيراً للغاية من

المشاريع يعكس جداول أعمال المانحين بدلاً من احتياجات المستفيدين. ورأت هذه الوفود أن الآلية الداخلية الجديدة ينبغي أن تكفل انسجام الموارد مع أولويات المستفيدين والمانحين على حد سواء. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة تحقيق توزيع للموارد أكثر إنصافاً على المستوى الإقليمي.

٤٤ - وطلب من الأمانة تزويد الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات المفصلة عن طلبات الحصول على التعاون التقني ومتابعتها، واستنتاجات اللجنة المشتركة بين الشعب لاستعراض مشاريع التعاون التقني، وأنشطة التعاون التقني لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التي تنتج عن إعادة التفكير في نهجها الاستراتيجي، والدمج والتزامن. وطلب من الأمانة أيضاً بذل جهود كبيرة لزيادة التمويل، ولا سيما التمويل المقدم من القطاع الخاص. وقالت بعض الوفود إنه لتحقيق مزيد من التأثير، ينبغي أن يعيد الأونكتاد تحديد هيكله، وأن يعدل إجراءاته التنظيمية والإدارية الداخلية وأن يحسن استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات لكي تصبح منتجاته وخدماته قابلة للتحديد بوضوح ومعروفة.

٤٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ١٨ من تقرير فريق الشخصيات البارزة، رأت عدة وفود أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة بالغ الأهمية لمستقبل الأمم المتحدة، وأعربت عن أملها في قيام الأونكتاد بدور هام فيه. وقالت بعض الوفود إن شغلها الرئيسي، في إطار إصلاح الأمم المتحدة وانعكاساته على الأونكتاد، هو ضمان قيام الأونكتاد بدور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. وكان هناك تأييد لموقف الأونكتاد بشأن ضرورة إدماج القضايا الاقتصادية والقضايا المتصلة بالتجارة إدماجاً تاماً في الخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية. ورحبت عدة وفود بالمبادرات العملية التي قامت بها الأمانة للتصدي للعقبات التي يواجهها الأونكتاد في مجال المشاركة في مبادرة أمم متحدة واحدة على المستوى القطري. ومع ذلك، أبدت شكوك جادة فيما يعلق بتعيين ممثلين للأونكتاد على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وشجعت عدة وفود الأمانة بقوة على زيادة جهودها لنشر المعلومات عن التعاون التقني للأونكتاد وتوسيع عملها والدعاية له على المستويات القطري والإقليمي والمتعدد الأطراف. وكان هناك اتفاق عام على ضرورة بذل الجهود لدمج المشاريع في إطار مجموعات مواضيعية. ورأت بعض الوفود أن مشاركة الأونكتاد في العمليات المنفذة على المستوى القطري ستضمن زيادة الفعالية في أداء التعاون التقني. وأشاد وفد جهود الفرقة العاملة لزيادة الاتساق في عمل الأونكتاد وأشار إلى ضرورة تعميق الإصلاحات لضمان مزيد من التأثير والأهمية للأونكتاد.

٤٦ - وأعرب وفد عن دعمه لوظيفة التقييم، ودعا إلى منح موارد كافية لدفع هذا العمل قدماً، وطلب تنفيذاً ومتابعة صارمين للاستنتاجات والتوصيات المترتبة على عمليات التقييم. ورحب وفد آخر بدعوة الفرقة العاملة إلى استحداث مؤشرات ومقاييس أداء قبل نهاية العام.

### طاء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٤٧ - أثنى بالإجماع على أهمية دور الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني، في مجالات اختصاص الأونكتاد، وحث الوفود الأونكتاد على زيادة مساعدته رغم الظروف الميدانية السلبية. واسترعى أحد الوفود الانتباه إلى الجهود التي تبذلها الأمانة في تقديم تقريرها (TD/B/54/3) دون إلقاء اللوم على أي طرف آخر بعينه.

٤٨ - وأعرب عن قلق بالغ إزاء الأثر المدمر على الاقتصاد الفلسطيني من جراء سياسة الإغلاق الإسرائيلية والقيود على التنقل. واسترعى الانتباه إلى تردي الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وتزايد ضعفه الاقتصادي؛ وتفاقم الفقر ومعدلات البطالة؛ واتساع القطاع غير الرسمي؛ واتساع دائرة العجز العام والعجز التجاري؛ وزيادة الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وسلط كثير من الوفود الضوء على القيود التي يفرضها حاجز الفصل الإسرائيلي وغيره من التدابير الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي عزلت الفلسطينيين عن الأسواق العربية والعالمية وأسست لتجزئة الاقتصاد الفلسطيني. وتفاقت هذه التجزئة بموجب مساعدة المانحين والقيود المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦. وأشار أحد الوفود إلى أن الركود الاقتصادي الذي سببته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما هو انتهاك للقانون الدولي، غير أن وفداً آخر شدد على أن ظروف الاحتلال أفرغت أي سياسة اقتصادية شاملة من معناها.

٤٩ - وشدد أحد الوفود على التداعيات المدمرة للحملة الإسرائيلية العسكرية منذ عام ٢٠٠٠ وما سمي "التدابير الأمنية" الإسرائيلية. فالواجب أن تبحث أي مناقشة بشأن التنمية الفلسطينية الطويلة الأجل في صور الغبن اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وفي ضم القدس الشرقية المحتلة، وبناء المستوطنات الاستعمارية والجدار واحتجاز ١١ ٠٠٠ فلسطيني.

٥٠ - وتساءل أحد الوفود عن السبب في مناقشة هذه القضايا في المحفل الراهن وأشار إلى أن التقرير تقاعس عن ذكر العوامل التي أدت إلى الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني ومنها مثلاً: القتال بين الفصائل الفلسطينية؛ وسيطرة حماس على غزة؛ والفساد وتخوف السلطة الفلسطينية من تنفيذ إصلاحات رشيدة في الاقتصاد؛ والتلاعب المشين من الإرهابيين بالمسارات الاقتصادية الفلسطينية الحيوية.

٥١ - وشدد أحد الوفود على ضرورة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق حركة التنقل والوصول، واستمرار المساعدة الإنسانية، ورحب بتمديد أجل الآلية الدولية المؤقتة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٥٢ - وتوافقت الآراء على ألا يغفل المجتمع الدولي في تصديه للحاجات الملحة للسكان الفلسطينيين عن هدي التنمية الفلسطينية الطويلة الأجل وبناء المؤسسات.

٥٣ - ورحب معظم الوفود بتوصية الأمين بأن تنشأ طرق بديلة للتجارة الفلسطينية، إذ يمكن لهذه الطرق أن تساعد في خفض عزلة الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تقليل الاعتماد على مرافق الموانئ الإسرائيلية. وحسبما قال أحد الوفود فإن تغيير مسارات نقل التجارة الفلسطينية ينبغي أن يرتبط باتفاق النقل العابر للتجارة العربية بغية ضمان التوسع في التكامل الإقليمي للاقتصاد الفلسطيني. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يستمر اتباع خيار "الأفضل أولاً"، وهو إنشاء ميناء بحري في غزة. وحذر أحد الوفود من أن تغيير مسارات التجارة الفلسطينية يمكن أن يتم على حساب ضياع شريك تجاري قوي، هو إسرائيل، وتساءل عن مزايا قبول فلسطين في منظمة الجمارك العالمية.

٥٤ - وأيدت الوفود التوسع في حيز السياسة الفلسطينية ليزود رسمي السياسات بالأدوات اللازمة للتغلب على الأزمة الاقتصادية. ووافق معظم الوفود على أن يضطلع المانحون بتقديم مساعدة مباشرة للسلطة الفلسطينية دون شروط سياسية ملحقة بها. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى تجديد الجهود الإنمائية باعتبار ذلك شرطاً أساسياً للتغلب على الأزمة الاقتصادية وإنعاش القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني. وشدد أحد الوفود على أنه بغير الجهد السياسي المتضامر من المجتمع الدولي لن تتصدى هذه المحاولات إلا إلى معالجة الأعراض وليس القضية الجذرية، للمشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وهي الاحتلال الإسرائيلي. فالعلاج الوحيد هو تحرير فلسطين من احتلال دام طويلاً، ومن نظام بها للاحتواء غير المتجانس وللفضل العنصري والاعتماد القسري على الغير. وينبغي أن يستند إطار التنمية الفلسطينية والاتفاقات النهائية في المستقبل إلى معاملة الطرفين كليهما على قدم المساواة.

٥٥ - وأشادت وفود بالأمانة لنجاحها في أنشطة التعاون التقني الداعمة لإدارة الفلسطينية للجمارك والحدود، وإنشاء مجلس الشاحنين الفلسطينيين. واعتبرت بعض الوفود أن تلك الإنجازات تمثل الأونكتاد في أفضل حالاته، وأنها حالة مثالية للفوائد التي تعود من ربط الإغاثة بالتنمية في الظروف غير المؤاتية.

٥٦ - ولاحظ أحد الوفود، مع ارتياحه، الجهود التي يبذلها الأونكتاد لدعم أصحاب المشاريع الفلسطينية من خلال برنامجه لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم

(EMPRETEC)، وتطبيق نظامه المتكبر للتجهيز الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، في معبر كارني في غزة، وأشار إلى طلب السلطة الفلسطينية الأخير من لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا إجراء استعراض لسياسات الابتكار العلمية والتكنولوجية.

٥٧ - وطالبت وفود كثيرة الأمانة بأن توسع وتكثف أنشطتها لصالح الشعب الفلسطيني، ولا سيما المتعلقة منها ببناء المؤسسات ورسم السياسات لتوليد العمالة وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتيسير الوصول إلى الأسواق الدولية. ولا مراة في أن هذه الأنشطة تساعد في إيجاد مناخ للقانون والنظام، ومن ثم فهي تساعد في التعجيل بعملية السلام. وطولبت الدول الأعضاء بأن تزيد دعمها المالي لتلك الأنشطة.

٥٨ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الموارد من خارج الميزانية، الأمر الذي ترك عدداً من أنشطة الأمانة الهامة بلا تمويل. وقال أحد الوفود إن تلك القضية ينبغي أن تحتل مكاناً عالياً في جدول الأعمال لدى عمليات التحضير للأونكتاد الثاني عشر.

٥٩ - وشددت وفود كثيرة على أن إيجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، هو شرط ضروري للتنمية الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية، وطالبت المجتمع الدولي بزيادة مساعدته الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

٦٠ - وأكد أحد الوفود الموقف الدولي من أي تقسيم للأراضي الفلسطينية، والاعتراض على أي تغييرات في الحدود السابقة لعام ١٩٦٧ غير ما يتفق عليه الطرفان. وأعربت وفود عن دعمها لجهود الرباعية، وأعدت تأكيد التزامها بعملية السلام، التي ينبغي أن تحقق للشعب الفلسطيني مستقبلاً مستقلاً ديمقراطياً في دولة قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

## ياء - العملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة للمؤتمر

٦١ - أعربت الوفود عن آراء متفاوتة بشأن البرنامج المؤقت للأونكتاد الثاني عشر، الذي وُزع في غرفة الاجتماعات. فرأى البعض أنه لا يجسّد تجسّداً دقيقاً حصيلة الدورة التنفيذية الحادية والأربعين للمجلس<sup>(٣)</sup> لا سيما بتخصيصه فترة أقل من الزمن للموضوع الفرعي المتعلق بدور الأونكتاد. بينما رأى آخرون أن البرنامج المؤقت هو تجسيد منصف لحصيلة الدورة التنفيذية ويقدم توازناً جيداً في ترتيبه التسلسلي للمواضيع الفرعية وفي الوقت المخصص لها.

(٣) TD/B/EX(41)/3 (المجلد الأول).

## كاف - الشراكات الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

٦٢ - سلطت الأمانة الضوء في تقريرها السنوي إلى المجلس على طائفة من الشراكات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار، والسلع الأساسية، وكلها مصممة لتشجيع التنمية عن طريق إشراك طائفة من أصحاب المصلحة وتحقيق التآزر في عملهم. وأشار إلى الملكية الفكرية كمجال ينطوي على إمكانيات جيدة للشراكات في المستقبل. غير أنه، بينما تعد الشراكات طريقة مجدية من حيث التكلفة بالنسبة للأونكتاد من أجل الوصول إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في التنمية، فإن أي آلية للشراكة في المستقبل سوف تحتاج إلى أن يخصص لها تمويل كاف إذا أريد لها أن تكون فعالة.

## لام - جلسة الاستماع مع المجتمع المدني

### ١ - "الإقليمية الجديدة"

٦٣ - أوضحت وفود عديدة أن "الإقليمية الجديدة" والنهج المتعدد الأطراف لا يتعارضان مع بعضهما، حيث تنص منظمة التجارة العالمية على إمكانية عدم التقييد بأحكام اتفاقات التجارة الحرة. فاتفاقات التجارة الحرة الثنائية ومخططات التكامل الإقليمي المتصلة بهذه الاتفاقات توفر أساساً لمزيد من إجراءات تحرير التجارة في المنظمة المذكورة ولإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. غير أن بعض المشاركين قالوا إنهم يعتبرون أن الأعداد المتزايدة من اتفاقات التجارة الحرة هو نتيجة لعدم ارتياح البلدان النامية إزاء قلة التقدم المحرز في منظمة التجارة العالمية. ورأى البعض أن اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تعمل على تفويض الإمكانات الإنمائية للبلدان الأقل تقدماً، بيد أنهم يرون أيضاً أن هذه الاتفاقات تعود ببعض المنافع على البلدان النامية. ونظراً لعدم التناظر في القدرة التوريدية، فلا يمكن للبلدان النامية أن تستفيد بقدر استفادة البلدان المتقدمة من إمكانية الوصول إلى الأسواق التجارية على أساس المعاملة بالمثل، ومن غير ذلك من التدابير المتصلة باتفاقات التجارة الحرة، كالأستثمار، أو المشتريات الحكومية. وارتئي أن من المصلحة الفضلى للبلدان المتقدمة أن تتيح للشركاء الإنمائيين مجالاً ما للمناورة في استراتيجياتها الإنمائية، إلا أنه أُشير إلى ضرورة تحديد مفهوم "حيز السياسة العامة" تحديداً أوضح. وفي أي حال، فإن لكل بلد من البلدان السيادة فيما يتخذه من قرارات بشأن اتفاقات التجارة الحرة، التي ينص بعضها على إتاحة فترات انتقالية وافية للبلدان النامية. وطلبت الوفود إلى الأونكتاد أن يقدم في دورته الثانية عشرة شرحاً أكثر تفصيلاً بشأن الحيز السياسي للبلدان النامية وأن يواصل بحوثه في هذا المجال. أما على الصعيد الوطني، فسيلزم اتخاذ تدابير اجتماعية مناسبة لاستيعاب ما يترتب على اتفاقات التجارة الحرة من آثار سلبية. ومن الطرق الأخرى

للتخفيف من تلك الآثار ربط ما يُصرف من معونات بالإصلاحات التجارية، وبخاصة من خلال تقديم المعونة مقابل التجارة. وأخيراً، تم تأكيد ما لتعزيز المؤسسات الوطنية لتلك البلدان من أهمية في تمكينها من تقييم أثر اتفاقات التجارة الحرة.

## ٢- جني فوائد العولمة

٦٤ - ركزت الدورة على ضرورة معالجة التكاليف الاجتماعية للعولمة. وسلط أعضاء الوفود الأضواء على أوجه التفاوت المتزايدة بين البلدان وداخلها نتيجة لتزايد التحرر الاقتصادي والعولمة، على الرغم من أن الفقر إجمالاً أخذ في الانخفاض. والسكان في البلدان النامية، وبخاصة النساء، عرضة لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي بشكل متزايد، يزيد من حدته نظام تجاري متعدد الأطراف عاجز عن تلبية احتياجات الناس وعن تحقيق التطلعات الإنمائية لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية. كما أُشير إلى ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات من الجنوب إلى الشمال بوصفها عاملاً على تقويض قدرة البلدان النامية على النمو من خلال تراكم المعارف.

٦٥ - في ضوء هذا الوضع، رأى عدد من الوفود ضرورة اتخاذ إجراءات معيّنة على الصعيد الدولي. فدعوا الأونكتاد إلى زيادة التركيز على المسائل التالية: ترويج العولمة الشاملة من خلال استكشاف إمكانيات الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛ والمنظور الجنساني فيما يتعلق بالعولمة؛ وتدهور البيئة؛ وضرورة زيادة المساءلة والشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وإجراء إصلاحات في البنية المالية الدولية؛ وسُبل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وضمنان توزيع المنافع في سلسلة الإمداد توزيعاً أفضل.

٦٦ - غير أن العديد من أعضاء الوفود نوهوا بأنه يلزم لحكومات البلدان النامية أن تفعل المزيد في سبيل ضمان الحماية الاجتماعية وتعزيز النمو المناصر للفقراء، وفي سبيل وضع لوائح ناظمة للشركات عبر الوطنية. وللمجتمع المدني دور ينهض به في مساعدة الحكومات على إيجاد بيئات مؤاتية للاستثمار والأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار الاجتماعي. مثلاً على هذا النوع من الاستثمار، برنامج تضطلع به حكومة البرازيل ويُعاد بموجبه توزيع الموارد على الشريحة الدنيا من السكان، التي تبلغ نسبتها ٢٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ارتئي أن تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يساعد على مدّ جسور بين أنشطة الشركات عبر الوطنية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في البلدان النامية.

## ميم - البيانات الختامية

٦٧ - كان هناك شعور بأن أنجح أجزاء الدورة تمثلت في الأجزاء التي شهدت حواراً تفاعلياً حقيقياً. ومن المؤسف أنه لم يكن هناك وقت كاف، خاصة في الجزء الرفيع المستوى، لكي يشارك أعضاء المجلس في هذا الحوار التفاعلي الحقيقي مع المتحدثين المدعويين.

## رابعاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

### ألف - افتتاح الدورة

٦٨ - افتتح السيد أرسين باليخوتا (أوغندا)، رئيس المجلس المنتهية مدة ولايته، الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

### باء - العضو الجديد في المجلس

٦٩ - وافق المجلس في جلسته (الافتتاحية) ١٠٠٥، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على الطلب الذي قدمته إستونيا لتصبح العضو ١٥١ في مجلس التجارة والتنمية.

### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٧٠ - انتخب المجلس في جلسته العامة الافتتاحية، السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا)، رئيساً للمجلس في دورته الرابعة والخمسين.

٧١ - وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، انتخب المجلس ٩ نواب للرئيس من نوابه العشرة ومقرراً. وفي الجلسة العامة (الختامية) ١٠١٣، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ انتخب المجلس النائب العاشر للرئيس. وبناء عليه، فقد كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا)

نواب الرئيس: السيد ألبرتو ديمونت (الأرجنتين)

السيدة مابل غوميز أوليفر (المكسيك)

السيد روجر جوليان منغا (الكونغو)

السيد محمد سعيد دواله (جيبوتي)

السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

السيد فرانسيسكو فيروس (اليونان)

السيد يوري أفناسيف (الاتحاد الروسي)

السيدة ليزا كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد شن جيانبينغ (الصين)

السيد هولغر رايبور (ألمانيا)

المقرر: السيد محمد علي زارع زارا (جمهورية إيران الإسلامية)

٧٢ - ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين وكذلك رؤساء لجان الدورة مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

## دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٣ - أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/54/1 (المرفق الأول).

٧٤ - وتم انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة للنظر في البند ٤ من جدول الأعمال، "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً":

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد إدوارد بيزوموريمي (رواندا)

٧٥ - وتم انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة للنظر في البند ٥ من جدول الأعمال "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استصلاح حيز السياسات العامة: تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية":

الرئيس: السيد غي - آلين إيمانويل جوزيه (كوت ديفوار)

نائب الرئيس والمقرر: السيد ليو ليجوان (الصين)

## هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ ج) من جدول الأعمال)

٧٦ - في الجلسة العامة الختامية، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الرابعة والخمسين، (TD/B/54/L.4) وبذلك يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

## واو - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للمجلس

(البند ١ د) من جدول الأعمال)

٧٧ - في الجلسة نفسها، قرر المجلس إحالة هذا البند إلى المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وهكذا سيقدّم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

## زاي - تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٧ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

(البند ١٢ أ) من جدول الأعمال)

٧٨ - في الجلسة العامة الختامية، عيّن المجلس أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كما يلي: السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا)، والسيد أ. غوستي أغونغ ويساكا بوجا (إندونيسيا)، والسيد علي رضا معايري (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد أحمد محمد مسعود الريامي (عمان)، والسيدة كليمنسيا فوريرو أوكروس (كولومبيا)، والسيد ماريو ماتوس (شيلي)، والسيد إدواردو بونسي غيغانكو (بيرو)، والسيد سيرجي ألانيك (بيلاروس)، والسيد غني - آلين إيمانويل غوزي (كوت ديفوار)، والسيدة فينتيا شوبوداندي (رواندا)، والسيد روجيه جوليان منغا (الكونغو)، والسيد جان باتست ماتاي (فرنسا)، والسيدة هيلدا سكورين (النرويج)، والسيدة ليزا كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد بيتر ليانار (هولندا).

## حاء - تسمية منظمات غير حكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٢ ج) من جدول الأعمال)

٧٩ - في الجلسة العامة الختامية، قرر المجلس، اعتماد الاتحاد العربي لحماية الملكية الفكرية وإدراجها في الفئة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، واعتماد ائتلاف المجتمع المدني، ومنظمة

القربة السويسرية غير الحكومية، والشبكة العربية للتنمية وإدراجها في الفئة العامة. وترد معلومات عن هذه المنظمات في الوثائق TD/B/EX(41)/R.1، و TD/B/54/R.2، و R.3، و R.1 على الترتيب.

٨٠ - وأحاط المجلس علماً بأنه بعد إدماج الاتحاد العالمي للعمل، والاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة، سوف يحل محلها الاتحاد الدولي لنقابات العمال في القائمة الرسمية للمنظمات غير الحكومية.

٨١ - وعلم المجلس أنه، بعد التشاور مع حكومة الهند، قرر الأمين العام للأونكتاد إدراج رابطة مستهلكي ضاحية بالاكاد في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية كما نص على ذلك قرار المجلس ٤٣ (د-٧).

## طاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٢ (د) من جدول الأعمال)

٨٢ - في الجلسة نفسها، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٧ والجدول الزمني للاجتماعات لعام ٢٠٠٨ الوارد في الوثيقة (TD/B/54/L.2)، رهنماً بما يجري من تعديلات بعد التشاور مع الأمانة.

## ياء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٨

(البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال)

٨٣ - في الجلسة نفسها، وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٨، كما يلي: الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بيلاروس، الجزائر، السلفادور، الصين، قيرغيزستان، مالي، المكسيك، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

## كاف - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١٢ (ز) من جدول الأعمال)

٨٤ - في الجلسة نفسها، أبلغ المجلس بأنه لا توجد آثار مالية إضافية ناجمة عن أعمال دورته الرابعة والخمسين.

## لام - اعتماد التقرير

(البند ١٤ من جدول الأعمال)

٨٥ - في الجلسة العامة الختامية، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن دورته الرابعة والخمسين (TD/B/54/L.3 و Add.1-4؛ و TD/B/SC.1/L.1 و L.2؛ و TD/B/SC.2/L.1 و L.2). وأذن المجلس للمقرر بأن يكمل التقرير النهائي حسبما يكون مناسباً وأن يعد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

## المرفق الأول

## جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

## ١ - المسائل الإجرائية:

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛  
 (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛  
 (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛  
 (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للمجلس.

## ٢ - الجزء الرفيع المستوى: العولمة والتنمية الشاملة.

- ٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية.
- ٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:  
 (أ) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار لأغراض التنمية؛  
 (ب) الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي السادس.
- ٥ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استصلاح حيز السياسات العامة: تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية.
- ٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية.
- ٧ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:
- إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

- ٨ - أنشطة التعاون التقني:
- (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن دورها التاسعة والأربعين)؛
- (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني؛
- ٩ - العملية التحضيرية لدورة المؤتمر الثانية عشرة:
- (أ) إنشاء اللجنة التحضيرية؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر.
- ١٠ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة؛
- (ب) جلسة استماع للمجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو بولو؛
- (ج) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورها الثامنة والأربعين المستأنفة.
- ١١ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (فيينا، ٩-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧)؛
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الأربعين (جنيف، ٢٥-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)؛
- ١٢ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة

- ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وما لهذه الدورات التدريبية من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٨؛
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٨؛
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٣ - مسائل أخرى.

١٤ - اعتماد التقرير.

## المرفق الثاني

## الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:	
الاتحاد الروسي	ترينيداد وتوباغو
إثيوبيا	تشاد
الأرجنتين	تونس
الأردن	جامايكا
إسبانيا	الجزائر
إستونيا	الجمهورية العربية الليبية
إسرائيل	الجمهورية التشيكية
أفغانستان	جمهورية تترانيا المتحدة
إكوادور	الجمهورية العربية السورية
ألبانيا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
ألمانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
أنغولا	جنوب أفريقيا
أوروغواي	جيبوتي
أوغندا	رواندا
أوكرانيا	رومانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	زامبيا
إيطاليا	زمبابوي
باراغواي	السلفادور
باكستان	سلوفاكيا
البرازيل	سلوفينيا
بربادوس	سويسرا
البرتغال	شيلي
بروني دار السلام	صربيا
بلجيكا	الصين
بلغاريا	العراق
بنن	عمان
بوتان	غانا
بولندا	غينيا
بيرو	فرنسا
بيلاروس	الفلبين
تايلند	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
تركيا	فنلندا

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/54/INF.1.

المكسيك	فييت نام
المملكة العربية السعودية	قطر
منغوليا	الكاميرون
موريتانيا	كرواتيا
موريشيوس	كندا
موزامبيق	كوبا
مولدوفا	كوت ديفوار
ميانمار	كولومبيا
النرويج	الكونغو
النمسا	الكويت
نيبال	كينيا
نيجيريا	لاتفيا
هايتي	لبنان
الهند	ليتوانيا
هندوراس	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليونان	مصر
	المغرب

٢ - وحضر الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وليست أعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

قيرغيزستان	تيمور - ليشتي
كمبوديا	الرأس الأخضر
	الكرسي الرسولي

٣ - وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

٤ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

المفوضية الأوروبية	مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
جامعة الدول العربية	الاتحاد الأفريقي
مركز الجنوب	الجماعة الأوروبية

- ٥ - وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
مركز التجارة الدولية
- ٦ - كانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:  
مكتب العمل الدولي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
المنظمة الدولية للهجرة منظمة التجارة العالمية
- ٧ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الهيئة العامة  
مهندسو العالم  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة  
منظمة أوكابروس الدولية  
الاتحاد النسائي العالمي من أجل السلم والحرية  
الهيئة الخاصة  
المعهد الدولي للمحيطات
-